الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفصل الأول – باء، المقرر ١٠٣/٤٣)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ومطلوبٌ من اللجنة أن تبدي آراءها بشأن النقاط المطروحة للمناقشة المبينة في الفرع ''سادسا'' من هذا التقرير.

* E/CN.3/2013/1.

100113 090113 12-65681 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التقدم المحرز في التحوّل إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ..... ٥

ألف – ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ..... ٥

باء – دراسة استقصائية بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ..... ٦

ثالثا – التوجيهات المتعلقة بمسائل التنفيذ ١٠

ألف – تقرير عن اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية ١٠

باء – المسائل الحالية قيد المناقشة ١٠

جيم – الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات ١٣

دال – مسائل جديدة للمناقشة ١٤

هاء – تجميع الأدلة والكتيبات ١٦

رابعا – أنشطة أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأنشطة اللجان الإقليمية ١٨

ألف – أنشطة أعضاء الفريق العامل ١٨

باء – أنشطة اللجان الإقليمية ٢٤

خامسا – الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية ٢٤

سادسا – النقاط المطروحة للمناقشة ٢٦

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا – مقدمة

١ – قامت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة عام ٢٠١٢ (انظر E/2012/24، الفصل الأول – باء، المقرر ١٠٣/٤٢)، بما يلي:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية[(١)]، وأعربت عن تقديرها للأعمال التي اضطلع بها على مدى السنة الماضية؛

(ب) رحبت بتقرير فريق أصدقاء الرئيس عن العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[(٢)]، وأعربت عن الشكر لمكتب الإحصاءات الأسترالي وللبلدان الأعضاء في فريق أصدقاء الرئيس على الإسهامات المقدمة، وأيدت التوصيات المفصلة المقدمة في إطار المبادئ الثلاثة الناظمة لبرنامج التنفيذ على الصعيد العالمي، وهي: اعتماد إطار للتخطيط الوطني الاستراتيجي؛ والتنسيق والرصد والإبلاغ؛ وتحسين النظم الإحصائية؛

(ج) وافقت على استنتاجات فريق أصدقاء الرئيس التي ذهب فيها إلى أن محدودية الدعم السياسي وعدم توافر الإحصاءات الاقتصادية الأساسية اللازمة هما العائقان الرئيسيان اللذان يحولان دون تنفيذ نظام الحسابات القومية في مجموعة من البلدان، وأنه يمكن معالجة مسألة غياب الإحصاءات الأساسية اللازمة عن طريق النظر إلى برنامج تنفيذ الحسابات القومية في السياق الأوسع لعملية تطوير الإحصاءات الاقتصادية؛

(د) طلبت إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن يدمج توصيات فريق أصدقاء الرئيس في صلب المبادرة العالمية بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[(٣)] ودعم الإحصاءات الاقتصادية؛

(هـ) أعربت عن التقدير للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية واللجان الإقليمية وسائر المنظمات الإقليمية بهدف تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولاحظت الاهتمام الذي أبدته جميع اللجان الإقليمية بالمساهمة والمشاركة بمزيد من الفعالية في أعمال الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية؛

---

(١) E/CN.3/2012/4.

(٢) E/CN.3/2012/5.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.29.

(و) أشادت بالتقدم المحرز في ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية، ولاحظت أن مشاريع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ صارت متاحة باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية؛ وأعربت في هذا السياق عن عميق تقديرها للمؤسسات والبلدان المشاركة في عملية الترجمة، طالبة التعجيل بوضع الترجمات في صيغتها النهائية ونشرها لمساعدة البلدان في تنفيذ توصياتها؛

(ز) أيدت التقييم الذي اقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية إجراءه لمدى تقدم الدول الأعضاء في التنفيذ ولاحتياجاتها في هذا الصدد، وذلك بغية تحديد المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات ولدعم الدول الأعضاء في مجال وضع الأطر الاستراتيجية لإدارة البرامج وبرامج التنفيذ المفصّلة على الصعيد الوطني؛

(ح) أيّدت برنامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، بما في ذلك عملهما على تقديم توجيهات بشأن قياس عمليات البحث والتطوير، وقياس الخدمات المالية، وإعداد الحسابات القومية الفصلية، وتجميع عناصر الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، وإدماج مساهمة القطاع غير الرسمي في القياس الشامل للناتج المحلي الإجمالي، ومسائل قطاع الأسر المعيشية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بتوزيع دخل الأسر المعيشية والرفاه، ووضع تعاريف لهياكل البيانات اللازمة لتبادل بيانات الحسابات القومية في المستقبل في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وطلبت إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية موافاة اللجنة بتقرير عن النتائج في الوقت المناسب؛

(ط) سلّمت بأهمية استحداث مواد تدريبية لتيسير بناء القدرات في مجال تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة، ورحبت بالتقدم المحرز في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء قاعدة معرفية مخصصة للمواد التدريبية اللازمة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاقتصادية الداعمة، تشمل البيانات المصدرية وإجراءات التنفيذ؛

(ي) أعربت عن تقديرها لإنجاز عدد من الأدلّة والكتيّبات والمذكرات التوجيهية أو للتقدم المحرز في إعدادها، تيسيرا لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاقتصادية الداعمة، وحثّت الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية على التعجيل بوضع الكتيبات والمذكرات التوجيهية؛

(ك) أحاطت علماً بمبادرة إعداد الحسابات القطاعية وبيانات الميزانية وتدفق الأموال على أساس فصلي في إطار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية توخي المرونة في تنفيذها؛

(ل) أحاطت علماً بإعداد فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة لمشروع المبادئ التوجيهية للإحصاءات الاقتصادية المتكاملة في صيغته النهائية، ورحبت بإصدار النسخة غير المحرَّرة لتعميمها على البلدان الأعضاء، واعترفت بأنها توفر أساسا متينا لتطوير الإحصاءات الاقتصادية الأساسية بصورة متكاملة تيسيرا لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاقتصادية الداعمة؛

(م) رحبت بإنشاء موقع شبكي عن الممارسات الجيدة في مجال الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، وطلبت إلى البلدان تقديم دراسات حالات إفرادية عن ممارسات تجميع الإحصاءات الاقتصادية بغرض تبادل المعلومات.

٢ - ويقدم هذا التقرير، بعد المقدمة، لمحة عامة عن عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. ويرد في الفرع الثاني وصفٌ للتقدم المحرز في التحوّل إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. أما الفرع الثالث فيناقش التوجيهات المتعلقة بمسائل التنفيذ. ويرد في الفرع الرابع عرض عام لأنشطة أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأنشطة اللجان الإقليمية. ويتناول الفرع الخامس حالة الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتضمن الفرع السادس النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا - التقدم المحرز في التحوّل إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

ألف - ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

٣ - وفقا لطلب اللجنة، أُنجزت ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من اللغة الإنكليزية إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للأمم المتحدة (وهي الإسبانية، والإنكليزية، والروسية، والعربية، والفرنسية)، ما عدا اللغة الإسبانية. وكانت الصيغة الروسية متاحة في شكلها المطبوع وقت إعداد هذا التقرير، بينما كانت الصيغ الأخرى في طور الإعداد للطباعة. ومن المتوقع أن تصبح الصيغ الأخرى متاحة في شكل مطبوع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وجميع الصيغ، بما في ذلك مشروع الصيغة الإسبانية، متاحة في شكل إلكتروني في الموقع الشبكي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، الذي تستضيفه الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، جرى منح حق

التأليف والنشر من أجل ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى اللغتين المقدونية والإندونيسية. ويتوقع أن تصبح هاتان الصيغتان متاحتين خلال عام ٢٠١٣.

باء – دراسة استقصائية بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

٤ – تيسيرا لرصد تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تم جمع معلومات عن الخطط القطرية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. واعتبارا للطابع العالمي الذي يتسم به برنامج التنفيذ، يتولى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رصد عملية تحوّل البلدان الأعضاء إلى اعتماد مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتوصياته، ويقومان بالإبلاغ عن ذلك. وتتولى الشعبة الإحصائية، جنبا إلى جنب مع اللجان الإقليمية، تتبع التقدم المحرز في البلدان الناشئة والنامية ومراقبته.

٥ – أما في ما يتعلق ببلدان الاتحاد الأوروبي، فقد وُضعت خطة تنفيذ على مدى مراحل رئيسية تمتد من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤. وحظيت الخطة بموافقة لجنة النظام الإحصائي الأوروبي، التي تضم كلا من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعاهد الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، تم إعداد برنامج تدريبي شامل بشأن النظام الأوروبي الجديد للحسابات، موجه للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ولموظفي الخدمة المدنية بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، العاملين في مجال الحسابات الوطنية التي ستنفذ أثناء الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وستشرع الدول الأعضاء في تنفيذ منهجية وبرنامج نقل البيانات للنظام الأوروبي الجديد للحسابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستستفيد عملية التنفيذ إلى حد كبير من الأعمال التحضيرية، بما في ذلك المناقشات التي ستجرى حول مواضيع محددة، والمبادئ التوجيهية التي ستتبلور في سياق أنشطة الفرق العاملة وأفرقة الخبراء التابعة للاتحاد الأوروبي.

٦ – وأجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة استقصائية على مستوى بلدانها الأعضاء من أجل تقييم حالة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتضمنت الدراسة أسئلة بشأن المسائل العملية المتعلقة بالتنفيذ والمسائل المفاهيمية المتصلة بتحديد معالم القطاع المؤسسي والاحتياجات المرتبطة بالحسابات المالية وغير المالية. واستنادا إلى الردود على الدراسة الاستقصائية، تبين أن هناك عددا من التواريخ المقررة للتنفيذ، تمتد من عام ٢٠٠٩ (بالنسبة إلى أستراليا) لغاية عام ٢٠١٩. وتتوخى كندا والولايات المتحدة الأمريكية استهلال التنفيذ مع نهاية عام ٢٠١٢، بينما ستبدأ إسرائيل والمكسيك التنفيذ بحلول عام ٢٠١٣. وإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (انظر الفقرة ٥ أعلاه)، تتوخى

البلدان التالية البدء في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في عام ٢٠١٤: إندونيسيا، وأيسلندا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والنرويج، ونيوزيلندا. وعلى نحو منفصل، أفادت تركيا بأنها قررت بدء التنفيذ في عام ٢٠١٥، وأفادت شيلي بأنها تتوخى الشروع في التنفيذ في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وذكرت جنوب أفريقيا أنها ستبدأ التنفيذ في عام ٢٠١٩.

٧ - ومن المسائل التي جرى ذكرها في سياق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ما يلي: تحديد التغيرات الطارئة على التقديرات القطاعية وتفاصيلها، وقياس استحقاقات المعاشات التقاعدية، وتجميع المشتقات المالية والخيارات المتاحة للموظفين للاكتتاب في الأسهم، ورسملة البحث والتطوير والنفقات العسكرية، وتسجيل السلع التحويلية والسلع المراد الاتجار بها. وكانت هناك رغبة واضحة في أن توفر المنظمات الدولية للبلدان مزيدا من التوجيهات والمساعدة، بما في ذلك في شكل دورات تدريبية ومنتديات لتبادل أفضل الممارسات بين القائمين على تجميع البيانات على الصعيد الوطني. وثمة مزيد من التفاصيل بهذا الشأن في الدراسة الاستقصائية التي أجراها إينستا وماكلارن (٢٠١٢)، والتي يمكن الاطلاع عليها عن طريق الرابط التالي: http://search.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=COM/STD/D.AF%282012%2923/ADD1&docLanguage=En

٨ - وقامت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بجمع معلومات من البلدان حسب المناطق المشمولة بتغطيتها، وذلك بشأن ما وضعته من خطط لمعالجة المسائل (المفاهيمية) الرئيسية المرتبطة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، إضافة إلى مسائل أوسع نطاقا بشأن خطط التنفيذ والجداول الزمنية. ويرد أدناه موجز لنتائج هذه الدراسات الاستقصائية.

٩ - وفي أوائل عام ٢٠١٢، أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا دراسة استقصائية شملت بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وجنوب شرق أوروبا، ومنغوليا، بغية تحديد مدى تقدم خططها الرامية إلى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتشير النتائج إلى أن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مدرجٌ أصلا في الخطة الاستراتيجية الشاملة للمكاتب الإحصائية الوطنية في خمسة بلدان. وتعمل حاليا سبعة بلدان أخرى على تعديل استراتيجياتها. وفي الوقت نفسه، يجري العمل في جميع البلدان تقريبا على معالجة المسائل الرئيسية المتبقية المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. فتلك المسائل (أي تحسين النوعية، والشمول، وممارسات التجميع، ومصادر البيانات) لا تزال ذات أهمية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد اتفقت البلدان على أنه، في هذه

المرحلة، ينبغي التركيز أساسا على المسائل التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وعناصره الرئيسية. وتعتبر أيضا الأعمال المتعلقة بالحسابات الاقتصادية المتكاملة والمؤشرات الرئيسية، من قبيل الدخل القومي الإجمالي والادخار، من الأولويات العليا بالنسبة للمنطقة. وسيعمل العديد من البلدان على تعزيز نوعية الحسابات الاقتصادية المتكاملة بالتوازي مع تحسين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. والإطار الزمني المتوقع لإدخال هذه التغييرات هو الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُتوقع تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في ما يتعلق بحسابات القطاع المؤسسي وغيرها من نظم البيانات على نحو تدريجي بعد عام ٢٠١٥. ويعدّ الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية من المعيقات الرئيسية التي قد تحول دون إنجاز البرامج الإحصائية لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. ويعتبر أيضا التعاون الفعال مع المؤسسات الأخرى المشاركة في جمع وإنتاج البيانات ذات الصلة شرطاً أساسيا بل وتحدياً رئيسيا لإكمال التنفيذ بنجاح. وتيسيراً لهذه العملية، من اللازم أن تقدم المنظمات الدولية الدعم في مجال المساعدة التقنية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

١٠ - وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقييماً على نطاق المنطقة لقدرة النظم الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ على إنتاج الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، كما حددت المشاكل التي تواجه إنتاج الإحصاءات الاقتصادية الشاملة اللازمة لرسم السياسات وإجراء التحليلات. وكشف التقييم على وجه الخصوص وجود نقص في الموارد اللازمة لإرساء عملية إنتاج إحصائي ملائمة واتخاذ الترتيبات المؤسسية الضرورية لتيسير تجميع الحسابات القومية بما يلزم من نطاق وتفصيل لتحقيق أغراض السياسة العامة.

١١ - وفي عام ٢٠١٢، وضع الفريق التوجيهي للبرنامج الإقليمي للإحصاءات الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خطة تنفيذ شاملة لتحسين قدرات الدول الأعضاء في المنطقة بشأن إنتاج مجموعة أساسية من الإحصاءات الاقتصادية تمشيا مع المعايير الدولية الحالية. ويعدّ الرصد المنتظم للتقدم المحرز، بما في ذلك تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، جزءا مهما من خطة التنفيذ. والهدف من التقييم الأولي الذي سيجرى في الربع الأول من عام ٢٠١٣ إنما هو إرساء قواعد الفحص الأساسية لقدرات النظم الإحصائية في كل بلد. وسيجري إبلاغ جميع الشركاء المعنيين بنتائج فحص القدرات باعتبارها أساسا للتنسيق الفعال وتحديد أولويات الأنشطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٢ - وتكشف الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في مناطق أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية عن المحدودية النسبية لعملية تجميع الحسابات القومية، من حيث نطاقها وتفاصيلها. وعلى غرار بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أفادت بلدان تلك المناطق بأنَّها تفتقر إلى الموارد اللازمة لإرساء عملية إنتاج إحصائي ملائمة، وبأنَّها تعاني من محدودية الترتيبات المؤسسية اللازمة لجمع الإحصاءات الأساسية الضرورية لتجميع مجموعة شاملة من إحصاءات الحسابات القومية. وفي هذا الصدد، هناك أيضا مشاكل تتعلق بالتوصل إلى قياس شامل للنشاط الاقتصادي على أساس نظام الحسابات القومية. فغالبية البلدان لم تضع بعد خططا لتنفيذ التوصيات المفاهيمية لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، رغم أن الكثير منها قد شرع فعلاً في العمل على تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

١٣ - وتبين الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، التي أجرتها اللجان الإقليمية، أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في عدد من البلدان، ما زال العديد من البلدان النامية بعيدا عن إجراء تعديل فعلي لمجموعات الإحصاءات الاقتصادية الداعمة من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، فمع أن جميع البلدان انضمت إلى البرامج الاستراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كل حسب منطقته، فإنها لم تضعها موضع التطبيق الفعلي على الصعيد الوطني. ويبدو أن هناك قاسما مشتركا بينها يتمثل في استمرار نقص الحوافز السياسية، علاوة على قلة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإرساء عملية الإنتاج الإحصائي والترتيبات المؤسسية الداعمة لإجراء قياس شامل للنشاط الاقتصادي على أساس نظام الحسابات القومية.

١٤ - وسعياً لدعم استيفاء البلدان متطلبات إجراء القياس الشامل للنشاط الاقتصادي، لا بد من استكشاف إمكانية وضع استراتيجية على الصعيد العالمي لتوسيع نطاق الدعم التقني المقدم على الصعيد القطري من أجل تلبية احتياجات البلدان إلى البيانات الاستراتيجية في ما يتعلق بالحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية، وهو ما سيزيد من فرص الحصول على البيانات ويعزز القدرة التحليلية للمستخدِمين. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن يعمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية بصورة متضافرة مع البلدان المستفيدة والشركاء في التنمية لتقديم اقتراح إلى اللجنة في عام ٢٠١٤ بشأن زيادة فعالية التنسيق والتمويل على الصعيد العالمي لتنفيذ نظام الحسابات القومية.

ثالثا – التوجيهات المتعلقة بمسائل التنفيذ

ألف – تقرير عن اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

١٥ – عقد فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أول اجتماع له منذ الانتهاء من استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ووافق فريق الخبراء الاستشاري في ذلك الاجتماع على برنامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، لكنه طلب إلى الفريق العامل أن يحدد الأولويات المتعلقة ببرنامج البحوث على أساس اعتبار المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية ذات أولوية عليا (سواء وردت هذه المسائل في برنامج البحوث أو لم ترد)، وأن ينظر في توفير مزيد من المعلومات العملية عن مراحل تنفيذ نظام الحسابات القومية، وفي استخدام مزيد من الأدوات المبتكرة لدعم تنفيذ نظام الحسابات القومية على الموقع الشبكي المخصص له. وتشمل المسائل المتصلة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ التي اعتبرت أولويات عليا ما يلي: الإنتاج العالمي؛ وتسجيل إيرادات استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار؛ ورسوم الاستقرار المالي؛ وقياس الأراضي والأصول غير المالية؛ والبحث والتطوير؛ والتزامات المعاشات التقاعدية؛ وخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. وكان هناك اتفاق عام بشأن اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وبشأن إجراءات تنسيق الأدلة والتدريب، وإجراءات توضيح الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ واستكمالها. والتقرير عن اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية متاح على الموقع http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2012/m7-2.asp.

باء – المسائل الحالية قيد المناقشة

معالجة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر

١٦ – خلال السنة قيد الاستعراض، أُجريت اختبارات في أوروبا بشأن إدماج/استبعاد استحقاق القروض وخطر التخلف عن سدادها، وفقا لما أوصت به فرقة العمل الأوروبية المعنية بخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. واستنادا إلى نتائج تلك الاختبارات، قرر مديرو إحصاءات الاقتصاد الكلي في الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الإبقاء على طريقة التخصيص الحالية المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. وهذا يعني أنه، في الحسابات القياسية الأوروبية لعام ٢٠١٠، سيتواصل استناد السعر المرجعي إلى القروض والائتمانات في ما بين المصارف، ولن يُستبعَد خطر التخلف عن سداد الديون من خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر.

١٧ - وستجري فرقة العمل المعنية بخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر التابعة للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية تقييما لتقرير فرقة العمل الأوروبية على أساس مذكرة الفريق العامل المشترك بين الأمانات التي تتضمن موجزاً لنتائج أداء خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، في ضوء تطبيقها في بلدان الاتحاد الأوروبي وجهتين مستجيبتين من خارج الاتحاد الأوروبي. وسيتضمن الموجز أيضا إشارة إلى المناقشة المتعلقة بخطر التخلف عن سداد القروض. وبعد إصدار فرقة العمل لتعليقاتها، سيُقدَّم التقرير النهائي إلى فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لإجراء مشاورات نهائية بشأنه.

البحث والتطوير

١٨ - على غرار خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، أتيح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تقرير فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عن معالجة قياس البحث والتطوير. ويتضمن التقرير حسابات لأثر رسملة البحث والتطوير على الناتج المحلي الإجمالي، استنادا إلى بيانات سنتين. وتُحسَب الأرقام المتعلقة بالاقتصاد في مجمله وحسب كل قطاع مؤسسي. ويُتاح أيضا جدول للربط يتضمن بيانات معدة حسب دليل فراسكاتي. واستنادا إلى تقرير المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وافق مديرو إحصاءات الاقتصاد الكلي في الاتحاد الأوروبي على ضرورة تنفيذ مبدأ رسملة البحث والتطوير في الحسابات القياسية الأوروبية الجديدة لعام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة استقصائية عن مدد صلاحية قياس البحث والتطوير والطرائق التي تستخدمها البلدان لإجرائه. وهذه المعلومات متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وقد خلُص الفريق العامل إلى أنه لا حاجة للقيام، في الأمد القصير، بمزيد من العمل على صعيد المفاهيم في ما يتعلق بالبحث والتطوير.

الإنتاج العالمي

١٩ - تعالج فرقة العمل التابعة للّجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالإنتاج العالمي المسائل المفاهيمية الناشئة عن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، في ما يتعلق بالإنتاج العالمي، وتقدم كذلك توجيهات عملية بشأن الجوانب المتصلة بالتنفيذ. ولقد أُنشِئت فرقة العمل بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشعبة الإحصائية. وستتاح مشاريع الفصول التي سيتضمنها الدليل

المتعلق بالإنتاج العالمي في ربيع عام ٢٠١٣، لتطلع عليها البلدان. وستقدم فرقة العمل ورقة قضايا بشأن النتائج الرئيسية لعملها، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتوضيح نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، في ما يتعلق بمواضيع مثل تحديد وتصنيف مختلف أنواع ترتيبات الإنتاج العالمي والتوجيهات المتعلقة بقياسه، لينظر فيها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية.

الأراضي وغيرها من الأصول غير المالية

٢٠ - أُولِيَ اهتمام متزايد لمسألة قياس الأراضي والمساكن بوصفها جزءا من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات (مجلس تحقيق الاستقرار المالي، ٢٠١١). واستجابةً لذلك، شرعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إنجاز استبيان بشأن الأراضي في أواخر عام ٢٠١١ تقريبا. وأيدت البلدان فكرة إنشاء فرقة عمل مكرسة لمعالجة المسائل المتصلة بالأراضي والمساكن أيضا. وانعقد حتى الآن اجتماعان لفرقة العمل المعنية بالأراضي والأصول غير المالية، المشتركة بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي يشارك فيها أيضا البنك المركزي الأوروبي. وانعقد الاجتماع الأول في لكسمبرغ في تموز/يوليه ٢٠١٢، والثاني في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستركز فرقة العمل في بداية الأمر على المسائل المتعلقة بالأراضي. وقد أبدت البلدان اهتماما قويا وفعليا بالأمر، حيث ضمت فرقة العمل ممثلين عن ١٦ بلدا مختلفا. ويتمثل الهدف في إعداد مشروع أول لكتيب توجيهي لتجميع البيانات بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣، ثم عرضه على الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية للتشاور بشأنه. وسيركز دليل تجميع البيانات بصورة أساسية على قياس الأراضي، وسيتضمن وصفا للمصادر والطرائق والتوجيه العملي والأمثلة العددية القطرية. أما النسخة النهائية لدليل تجميع البيانات فيُتوقع أن تصدر في نهاية عام ٢٠١٤. وعندئذ، قد يشمل العمل الإضافي البحوث المتعلقة بالأصول غير المالية الأخرى.

مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية

٢١ - يعمل فريق توجيهي مكون من ممثلين عن البنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تطوير تعاريف هياكل البيانات اللازمة لتبادل بيانات الحسابات القومية في المستقبل. ووُضِعت في نهاية عام ٢٠١٢ الصيغة النهائية لمشروع تعاريف هياكل البيانات، بالتنسيق مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، وسيجري اختبارها خلال النصف

الأول من عام ٢٠١٣، بحيث يمكن تنفيذها في غضون عام ٢٠١٤. ويقدم الفريق التوجيهي تقارير عن التقدم المحرز في عمله إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في سبيل كفالة إدماج المدخلات العالمية في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بالحسابات القومية.

جيم - الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات

٢٢ - أشارت مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات إلى عدد من التوصيات الهادفة للتصدي للثغرات في البيانات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. ووردت هذه التوصيات في تقرير صندوق النقد الدولي وأمانة مجلس تحقيق الاستقرار المالي المعنون The Financial Crisis and Information Gaps (الأزمة المالية والثغرات في المعلومات) (متاح على العنوان الشبكي http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/102909.pdf). وتدعو التوصية ١٥ إلى وضع ”استراتيجية لتشجيع تجميع ونشر النهج القائم على كشوف الميزانية، وبيانات تدفق الأموال، والبيانات القطاعية بصفة أعمّ، بدءاً باقتصادات مجموعة العشرين“.

٢٣ - ويتمثل هدف التوصية ١٥ في توسيع نطاق نشر الحسابات القطاعية الفصلية والسنوية المفصَّلة والقابلة للمقارنة دوليا والإبلاغ عنها من قِبل كلّ من اقتصادات مجموعة العشرين والاقتصادات المتقدمة غير المنتمية إلى مجموعة العشرين. وسيؤدي هذا التوسيع إلى تحسين مستوى تجميع الحسابات القطاعية من حيث التفاصيل (القطاعات الفرعية والتفاصيل عن الأصول)، وسد الثغرات على مستوى البيانات، وإعداد قوائم بالمخزونات والتدفقات المالية بحسب انتقالها من جهة إلى أخرى.

٢٤ - ومن بين المؤشرات الرئيسية على التقدم في المساعي نحو تنفيذ التوصية ١٥ إعداد النماذج المتعلقة بمجموعة دنيا ومشجَّع عليها من الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات القابلة للمقارنة دولياً. وتحدد هذه النماذج نطاق الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات لدعم الجهود المنسَّقة دوليا من أجل إعداد ونشر إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا. وقد وُضعت الصيغة النهائية لهذه النماذج في أيار/مايو ٢٠١٢ وهي متاحة على الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي (http://www.imf.org/external/np/sta/templates/sectacct/index.htm) وعلى الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية لتطبيق نظام الحسابات القومية (http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/imp.asp).

٢٥ - ويجسّد تصميم هذه النماذج التعاون الدولي من أجل تنفيذ المساعي المتعلقة بإعداد الحسابات القطاعية. وقد أعدَّ هذه النماذج واتفق عليها أعضاء الفريق العامل المعني بالحسابات القطاعية. وقد أُنشئ الفريق العامل تحت إشراف الفريق المشترك بين الوكالات

المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية. ويرأس الفريق العامل صندوق النقد الدولي ويضم ممثلين عن مصرف التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة.

٢٦ - وللمساعدة على تجميع الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات، نظّم صندوق النقد الدولي سلسلة من الحلقات الدراسية لفائدة بلدانه الأعضاء، وأطلق برامج لتقديم المساعدة التقنية لبلدان مختارة. وأيضا تحت إشراف الفريق المشترك بين الوكالات، أصبحت البيانات المتعلقة بالحسابات القطاعية لاقتصادات مجموعة العشرين، ومعظمها مستمد من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، متاحة حاليا على الموقع الشبكي للمؤشرات العالمية الرئيسية (http://www.principalglobalindicators.org/default.aspx).

دال - مسائل جديدة للمناقشة

القطاعات الفرعية المؤسسية وتحديد المكاتب الرئيسية والشركات القابضة والكيانات ذات الأغراض الخاصة

٢٧ - أفادت بلدانٌ بأنها تواجه صعوبات في تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بشأن تحديد التفرعات الدقيقة في القطاعات الفرعية في قطاع المؤسسات المالية (وفي توفير المعلومات المتعلقة بها)، وفي تصنيف المكاتب الرئيسية والشركات القابضة والكيانات ذات الأغراض الخاصة. وقد تمت الإشارة إلى هذه المسألة خلال عدة اجتماعات عُقدت على المستوى الأوروبي وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واعترف الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أيضا بأن تصنيف الكيانات ذات الأغراض الخاصة حسب الفئة والصنف سيكون مفيدا جدا، من أجل توضيح نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولتلبية الحاجة المتمثلة في توفير المزيد من التوجيهات بشأن تصنيف المكاتب الرئيسية والشركات القابضة والكيانات ذات الأغراض الخاصة، أُنشئت فرقة عمل مشتركة بين البنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويبدو أن لدى هذه البلدان فهما مشتركا للمسائل المتعلقة بالمفاهيم الرئيسية المطروحة. ولهذا يُرى أنه من الممكن أن تنتهي فرقة العمل من إعداد التوجيهات، ولا سيما بشأن المسائل العملية، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وستُعرض هذه التوجيهات والتوصيات الإضافية على فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية ليناقشها أثناء الاجتماع الذي سيعقده في عام ٢٠١٣.

استحقاقات المعاشات التقاعدية

٢٨ - ستنظم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتعاون وثيق مع مكتب الإحصاءات الأسترالي، حلقة عمل من أجل تحديد الشروط المعيارية لقياس استحقاقات المعاشات التقاعدية الناتجة عن العمل التي توفرها نظم المعاشات التقاعدية ونظم الضمان الاجتماعي (مصطلحات ومفاهيم وتعاريف موحّدة) والإبلاغ عن هذه الاستحقاقات على المستوى الدولي. وبذلك، تكون المنظمة قد تطرقت إلى جميع جوانب تسلسل حسابات نظام الحسابات القومية، وإلى الجدول التكميلي، بما في ذلك قياس استحقاقات المعاشات التقاعدية التي لا يُعترف بها على أنها كذلك في النظام الأساسي للحسابات القومية. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٣، في أستراليا.

معالجة الشحن والتأمين في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

٢٩ - تمت الإشارة إلى أن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يتعاملان بطريقة مختلفة مع الشحن والتأمين عند تسجيل الاتجار الدولي بالسلع. ويوصي الدليلان بحساب قيمة صادرات السلع حسب قيمتها عند شحنها على ظهر السفينة التي ستنقلها (فوب). ويبدو أن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لم يتوصل إلى تسوية تامة بين مبدأ تقييم الصادرات بسعر فوب مع مبدأ تقييم الناتج بالأسعار الأساسية. ويتضمن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ شرحا أكثر تفصيلا لتكاليف الشحن والتأمين المرتبطة بالواردات وبقيمة الواردات من السلع بسعر فوب مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. غير أن توصيته المتعلقة ''بمسألة ما إذا كانت قيمة السلع تشمل تكلفة النقل أم لا تعتمد على ما إذا كان المصدِّر أو المستورِد مسؤولا عن النقل (الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ١٤-٦٨)'' لا تتفق مع تقييم الصادرات حسب سعرها عند شحنها على ظهر السفينة التي ستنقلها (سعر فوب). ولهذا يجب توضيح وتحديد تفاصيل معالجة الشحن والتأمين، وتقييم الناتج بالأسعار الأساسية، وتقييم الصادرات حسب سعر فوب في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وستُناقش هذه المسألة أثناء الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الاستشاري الذي سيُعقد في عام ٢٠١٣ للتوصل إلى اتفاق بشأن توضيح نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

هاء – تجميع الأدلة والكتيبات

٣٠ – ترد أدناه معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مجال تجميع الأدلة والكتيبات والمذكرات التوجيهية، في إطار مبادرة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية الهادفة لتعزيز القدرة الإحصائية في مجال تجميع الحسابات القومية، وفقا لبرنامج تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات التي تدعمه. وتشمل القائمة ثلاث فئات من المنشورات، هي المنشورات الصادرة والمنشورات قيد الإعداد والمنشورات المزمع إعدادها.

(أ) المنشورات الصادرة:

'١' دليل عن أثر العولمة على الحسابات القومية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛

'٢' مبادئ توجيهية بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة (الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة)؛

'٣' نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باللغة الروسية؛

'٤' دليل تجميع تقني بشأن المعاشات التقاعدية في الحسابات القومية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/البنك المركزي الأوروبي)؛

'٥' أسس نظام الحسابات القومية: بناء الأسس، طبعة عام ٢٠١٢ (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

(ب) المنشورات قيد الإعداد:

'١' الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ – المفاهيم بإيجاز (البنك الدولي)؛

'٢' الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ – التجميع بإيجاز (البنك الدولي)؛

'٣' كتيب عن الإنتاج المالي والتدفقات والأرصدة في نظام الحسابات القومية (الأمم المتحدة/البنك المركزي الأوروبي)؛

'٤' مسرد مصطلحات عن التقديرات السريعة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'٥' كتيب عن التقديرات السريعة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/الأمم المتحدة)؛

'٦' كتيب عن المؤشرات المركبة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/الأمم المتحدة)؛

'٧' كتيب عن الدراسات الاستقصائية بشأن التوجهات العامة (الأمم المتحدة)؛

'٨' نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باللغة الصينية (المسودّة متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية)؛

'٩' نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باللغة الفرنسية (المسودّة متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية)؛

'١٠' نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باللغة العربية (المسودّة متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية)؛

'١١' الدليل المنهجي لتحديد مؤشرات أسعار المنتجين مقابل الخدمات (نسخة منقحة) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'١٢' دليل الإنتاج العالمي (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛

'١٣' كتيب عن الحسابات القومية الفصلية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'١٤' دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام ٢٠٠١ (نسخة مستكملة) (صندوق النقد الدولي)؛

(ج) المنشورات المزمع إعدادها:

'١' كتيب بشأن تجميع المدخلات/المخرجات (الأمم المتحدة)؛

'٢' مبادئ توجيهية بشأن سجلات الإحصاءات التجارية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛

'٣' دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها (نسخة منقّحة) (صندوق النقد الدولي)؛

'٤' كتيب عن الحسابات القومية الفصلية (صندوق النقد الدولي)؛

'٥' نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باللغة الإسبانية (المسودّة الأولية متاحة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛

'٦' كتيب منقّح عن الأسعار والأحجام (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'٧' دليل تجميعي بشأن السلع التحويلية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'٨' دليل تجميعي في مجال البحث والتطوير (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛

'٩' دليل إحصائي بشأن نموذج المؤشرات القصيرة الأجل وهيكل البيانات الوصفية.

رابعا - أنشطة أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأنشطة اللجان الإقليمية

ألف - أنشطة أعضاء الفريق العامل

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

٣١ - سيطبق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الاتحاد الأوروبي في شكل تنقيح لنظام الحسابات الأوروبي، بمثابة الصيغة الأوروبية لنظام الحسابات القومية. وستبدأ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تطبيق المنهجية وبرنامج نقل البيانات الجديدين إلى نظام الحسابات الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستدعَم هذا التنفيذ إلى حد كبير أعمال تحضيرية تشمل مناقشات حول مواضيع محددة ووضع مبادئ توجيهية في إطار أعمال الفرق العاملة وأفرقة الخبراء التابعة للاتحاد الأوروبي.

٣٢ - وإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، أنشأ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية فرق عمل معنية بالسلع التحويلية، والأسعار والأحجام، والبيانات الموحدة مقابل البيانات غير الموحدة. وستكون التقارير التي ستعدها فرق العمل هذه متاحة في عام ٢٠١٣.

٣٣ - وأطلق المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية برنامجا تدريبيا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يمكن للبلدان من خارج الاتحاد الأوروبي المشاركة فيه، ويتناول أساسا المواضيع التالية: المعاشات التقاعدية؛ والتأمين؛ وخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر؛ والسلع التحويلية؛ والبحث والتطوير؛ والحسابات الحكومية العامة.

صندوق النقد الدولي

٣٤ - تساعد إدارة الإحصاءات التابعة لصندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء على تنمية قدرتها في مجال تجميع إحصاءات الحسابات القومية ونشرها. وإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية، تنظم هذه الإدارة تدريبات بشأن المنهجيات وممارسات التجميع المتبعة في مجال الحسابات القومية لفائدة مسؤولي المكاتب الإحصائية وغيرها من الوكالات المنتجة للإحصاءات.

٣٥ - وأنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي مصمَّمة على شكل مشاريع متوسطة الأجل لها أهداف عامة ونتائج محددة وتواريخ محددة للنواتج والتنفيذ. وتدار شؤون التخطيط العام ووضع الاستراتيجية اللازمة لتقديم المساعدة التقنية في مجال الحسابات القومية انطلاقا من مقر صندوق النقد الدولي، الذي يقوم أيضا بمهام الرصد والإشراف لكفالة نوعية المساعدة التقنية المقدَّمَة من خلال ثمانية مراكز إقليمية للمساعدة التقنية، توجد أربعة منها في أفريقيا، ومركز واحد في الشرق الأوسط، ومركز في أمريكا الوسطى، ومركز في منطقة البحر الكاريبي، ومركز آخر في منطقة المحيط الهادئ. وتُنفَّذ مشاريع المساعدة التقنية في الغالب من خلال بعثات قصيرة الأجل يقوم بها موظفو صندوق النقد الدولي وخبراء معيَّنون من خارج الصندوق. وخلال السنة المالية التي ستنتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، سينجز صندوق النقد الدولي حوالي ٣٥٠ مهمة للمساعدة التقنية في مجال الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار في أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق. وقد عيّن صندوق النقد الدولي ١١ مستشارا مقيما لأجل طويل معنيًّا بالحسابات القومية، وتم تعيين ثمانية منهم في المراكز الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة للصندوق، وثلاثة مستشارين في أوروبا الشرقية. وإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٧٠ خبيرا في الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار يشاركون بصورة نشطة في تنفيذ مهام قصيرة الأجل.

٣٦ - وتُموَّل مشاريع المساعدة التقنية التي ينفذها صندوق النقد الدولي في مجال الحسابات القومية من موارده الخاصة، وكذلك من خلال الصناديق الاستئمانية المواضيعية المُنشأة بفضل الدعم المالي المقدَّم من الجهات المانحة. وفي الوقت الراهن، يضطلع صندوق النقد الدولي بأربعة برامج رئيسية في مجال الحسابات القومية تموّلها الصناديق الاستئمانية المواضيعية، وهي: (أ) مشروع مساعدة تقنية مدته ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٤) يهدف لتطبيق نظام الحسابات القومية وبرنامج المقارنات الدولية في ١٢ بلدا من بلدان آسيا والمحيط الهادئ بتمويل من حكومة اليابان؛ (ب) ومبادرة معززة لنشر البيانات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية مدتها خمس سنوات (٢٠١٠-٢٠١٥)، تمولها إدارة التنمية الدولية

بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي تدعم تجميع حسابات قومية فصلية وسنوية في بلدان أفريقية مختارة؛ (ج) ومشروع مساعدة تقنية مدته ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، لبناء قدرات تسعة بلدان في أوروبا الشرقية على تجميع ونشر الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار، بتمويل من حكومة اليابان؛ (د) ووحدة إحصائية في إطار مشروع مساعدة تقنية مدته خمس سنوات يموله مانحون متعددون لإدارة ثروات الموارد الطبيعية بهدف تحسين تسجيل الموارد الطبيعية في إحصاءات الحسابات القومية.

٣٧ - وينظم صندوق النقد الدولي أيضا دورات تدريبية في مجال الحسابات القومية عن طريق معهد تنمية القدرات الموجود في مقر الصندوق، ومن خلال مراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق، إضافة إلى حلقات تدريبية متخصصة تحت إشراف الصناديق الاستئمانية المواضيعية. ويتعاون الصندوق أيضا مع المنظمات الدولية والإقليمية لتنظيم الدورات التدريبية. وحاليا، يوفر صندوق النقد الدولي دورات تدريبية بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات، وتجميع الحسابات الوطنية الفصلية، فضلا عن إقامة روابط مع حسابات الاقتصاد الكلي. وخلال السنة المالية الحالية، سينظم صندوق النقد الدولي (أ) دورتين إقليميتين بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، واحدة في أوروبا والثانية في أفريقيا (بالتعاون مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في شرق وجنوب أفريقيا)؛ (ب) ودورتين تدريبيتين بشأن الحسابات القطاعية وكشوف الميزانيات (آسيا وأوروبا)؛ (ج) ودورة تدريبية بشأن الحسابات القومية الفصلية (أفريقيا). وبالإضافة إلى ذلك، من المقرَّر تنظيم ١٢ حلقة عمل تدريبية بشأن المسائل المتعلقة بتجميع الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار في إطار الصناديق الاستئمانية المواضيعية، بواقع دورتين في أفريقيا، وأربع دورات في آسيا، وست دورات في أوروبا.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣٨ - إضافة إلى تنظيم والمشاركة في تنظيم أعمال مختلف فرق العمل وحلقات العمل، تعقد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حلقة عمل سنوية بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وذلك أثناء الاجتماع المشترك للفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات المالية والفرقة العاملة المعنية بالحسابات القومية التابعتين للمنظمة. وكان اجتماع عام ٢٠١٢، المعقود في باريس، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر، مكرسا أساسا لمسألة الشركات القابضة والمكاتب الرئيسية والكيانات ذات الأغراض الخاصة؛ وقياس المشتقات؛ وقياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر. كذلك ناقشت الفرقة العاملة

المعنية بالحسابات القومية مسائل تتصل بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مثل تسجيل الإنتاج العالمي وقياس الأصول غير المالية.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، أجريت في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عام ٢٠١٢، دراستان استقصائيتان بشأن المسائل السالفة الذكر، تتعلق إحداهما بقياس المشتقات، والثانية بتسجيل منتجات الملكية الفكرية وقياسها. والورقات التوليفية بشأن نتائج كلتا الدراستين متاحة للاطلاع عليها. وينطبق الشيء نفسه على نتائج دراسة استقصائية أجريت سابقا بشأن الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة.

الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة

٤٠ - على سبيل متابعة سلسلة الحلقات الدراسية التي نظمت خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالتعاون مع اللجان الإقليمية من أجل وضع برامج إقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بدأت الشعبة الإحصائية تنظم خلال عام ٢٠١٢ سلسلة جديدة من الحلقات الدراسية بناء على طلبات عدد من البلدان لمساعدتها على وضع خطة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولأغراض هذه السلسلة من الحلقات الدراسية، يجري تحديد بلدان رائدة يمكن أن تأخذ زمام المبادرة في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في مناطقها دون الإقليمية. ثم تُنَظَّم حلقة دراسية دون إقليمية بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية المعنية. والهدف من ذلك هو الشروع في صياغة استراتيجية وبرنامج تنفيذ وطنيين لتفعيل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الداعمة، بغية تعزيز النظام الإحصائي الوطني دعماً لرسم السياسات على نحو أفضل.

٤١ - وعُقدت الحلقة الدراسية الأولى من هذه السلسلة لفائدة بلدان الجنوب الأفريقي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بريتوريا، جنوب أفريقيا. وأسفرت عن التزام البلدان بوضع برامج وطنية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ عن طريق التحول إلى هذا النظام عبر مراحل ابتداء من عام ٢٠١٤. وتقتضي هذه الالتزامات أن تتولى المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات المعنية في النظام الإحصائي الوطني تنسيق العمل على الصعيد القطري. وسيكون وضع موجز متفق عليه لبيان الاستراتيجية أساساً لصياغة البرنامج، وسيشمل العناصر الإحصائية والمؤسسية على السواء من أجل تحسين نطاق حساباتها القومية وتفاصيلها ونوعيتها.

٤٢ - وهذا النهج دون الإقليمي المجدد الذي استهلّته الشعبة الإحصائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية المعنية يبشر بالخير، ولكنه قد يستدعي توسيع نطاق تدخلات المنظمات الدولية والإقليمية على المستوى

القطري. ووقت إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية، كان النظر جاريا بصدد عقد حلقات دراسية مماثلة في تلك المناطق أو في مناطق دون إقليمية أخرى، مثل الجماعة الكاريبية وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا.

٤٣ - وأدارت الشعبة الإحصائية أيضا، خلال عام ٢٠١٢، حلقة عمل تدريبية حول موضوع ''نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتنفيذه''، اشتركت في تنظيمها مع منظمة التعاون الاقتصادي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في طهران؛ وأوفدت خبيرا للمشاركة في دورة تدريبية متقدمة بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ عقدها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في إنشيون، جمهورية كوريا، في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ وتعاونت مع مصرف كوريا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنظيم حلقة دراسية دولية عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد، استضافها مصرف كوريا، في يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، في صول.

٤٤ - وخلال العام الماضي، قامت الشعبة الإحصائية والبنك المركزي الأوروبي بتعميم المسودة الثانية للكتيب عن الإنتاج المالي والتدفقات المالية والأرصدة في نظام الحسابات القومية لالتماس تعليقات عليها. ويجري حاليا إدراج تلك التعليقات وسيناقش فريق استعراض الصيغة المنقحة للمسودة في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويتوقع أن يكون الدليل جاهزاً خلال عام ٢٠١٣. والهدف من الدليل هو توفير توجيهات بشأن مسائل تجميع البيانات لدى قطاع الشركات المالية وصلاته بالقطاعات المؤسسية الأخرى.

٤٥ - وتشاورت الشعبة الإحصائية خلال عام ٢٠١٢ مع المستخدمين فيما يتعلق بوضع دليل بشأن تجميع جداول المدخلات والمخرجات. ومن المتوقع أن يتم إعداد هذا الكتيب خلال عام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، ففي إطار برنامج الشعبة الإحصائية/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، تقوم الشعبة بوضع توجيهات بشأن إعداد نموذج البيانات والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل، وتسهم في الكتيبات المتعلقة بالتقديرات السريعة والمؤشرات المركَّبة والدراسات الاستقصائية بشأن التوجهات، التي تقود صياغتها الوكالات والبلدان الأخرى. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد هذه الكتيبات خلال عام ٢٠١٣.

البنك الدولي

٤٦ - يواصل البنك الدولي دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من خلال أنشطة متصلة ببرنامج عمله العادي لتحسين القدرات الإحصائية، لا سيما في البلدان النامية، والعمل المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية.

٤٧ - ويقدم المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي الدعم لوكالات التنسيق الإقليمية، والمساعدة التقنية إلى البلدان للأنشطة المتعلقة بالحسابات القومية. ورغم أن جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية تقوم على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن تقديم المساعدة التقنية للبلدان من أجل تحسين حساباتها القومية وفقا للمعايير الدولية وتحسين تقديرات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، يساهم أيضا في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج توجيهات بشأن ما يلي: المسائل المتعلقة بالأسعار في مجالات مثل المساكن التي يقطنها مالكوها؛ وقياس نواتج الحكومة والخدمات غير السوقية؛ وقياس الخدمات المالية؛ وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

٤٨ - ويواصل البنك الدولي العمل مع الجهات المانحة الرئيسية الأخرى من أجل توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه للبلدان النامية. ومن بين آليات التمويل المتاحة عن طريق البنك الدولي هناك الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، والصندوق التحفيزي لمرفق تسخير الإحصاءات من أجل تحقيق النتائج، والصندوق الاستئماني البرنامجي متعدد المانحين لدعم بناء القدرات الإحصائية في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وبرنامج الإقراض التابع لبرنامج بناء القدرات الإحصائية. ورغم اتساع نطاق آليات الدعم التي يتيحها البنك الدولي للبلدان من أجل تحسين نظمها الإحصائية، يمكن استخدام هذه المرافق أيضا لتلبية الاحتياجات القطرية المحددة الرامية إلى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ومن المرجح أيضا أن يقدم الصندوق الاستئماني البرنامجي متعدد الجهات المانحة لدعم بناء القدرات الإحصائية الدعم للمبادرات التدريبية الإقليمية في مجال الإحصاءات الاقتصادية، بما فيها الحسابات القومية.

٤٩ - وسيُنشر عما قريب كتيبان مكمِّلان لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، موجهان تحديداً لدعم المحاسبين الوطنيين في البلدان النامية الصغيرة، أحدهما بعنوان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: المفاهيم بإيجاز، والآخر عبارة عن دليل تنفيذ مرفق به عنوانه: نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: التجميع بإيجاز.

٥٠ - وتتاح على شبكة الإنترنت مجاناً لجميع الأطراف المعنية، عن طريق النظام الإحصائي الافتراضي، دورات للتعلم الإلكتروني في مجال الحسابات القومية، تشكل جزءا من مكتبة دورات التعلم الإلكتروني في مواضيع مختارة وتشمل دروساً في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وجداول العرض والاستخدام، ومصادر البيانات، وشمولية تقديرات الحسابات القومية والتقديرات المتصلة بها خارج نطاق الناتج المحلي الإجمالي، مثل حسابات القطاع المؤسسي.

باء - أنشطة اللجان الإقليمية

٥١ - واصلت اللجان الإقليمية دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وغيرها من المعايير المتفق عليها دوليا في الإحصاءات الاقتصادية في بلدان المنطقة التي تغطيها كل واحدة منها. وتتولى تنسيق أنشطتها الهيئات الاستشارية الإقليمية المنشأة لهذا الغرض. وأُحرز تقدم كبير في وضع برامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الاقتصادية الداعمة له.

٥٢ - وستتولى اللجان الإقليمية، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية، رصد التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له وفقا للجدول الزمني ومجموعة الإجراءات المتفق عليها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإحصائية والمؤسسية، سعياً إلى تحسين برامج الإحصاءات الاقتصادية على نحو مستدام، مع ضمان التقيد بأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات الرسمية.

٥٣ - وتشارك اللجان الإقليمية أيضا في وضع التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات، لا سيما العمل على وضع مبادئ توجيهية بشأن الإنتاج العالمي بتيسير من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والتدريب على تجميع الحسابات القومية الذي يقدمه المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن أنشطة اللجان الإقليمية في وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة ''أنشطة اللجان الإقليمية المعنية بالحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية''.

خامسا - الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية

٥٤ - وفقا لطلب اللجنة الإحصائية، تقوم الشعبة الإحصائية بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء، وامتثالها من الناحية المفاهيمية لتوصيات نظام الحسابات القومية.

٥٥ - ويرد في هذا الفرع تقييم من النوع المذكور أُجري عملا بالتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، واستنادا إلى الردود على استبيان الأمم المتحدة المتعلق بالحسابات القومية لفترات الإبلاغ الخمس الأخيرة، أي من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١. وتُبلغ البيانات مباشرة إلى الشعبة الإحصائية، عن طريق اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو أمانة الجماعة الكاريبية.

٥٦ - ومع مراعاة تقديم طلب واحد على الأقل خلال فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١)، فقد أبلغ ٩٤ في المائة من الدول الأعضاء (١٨٢ دولة) شعبة الإحصاءات ببيانات حساباتها القومية، ويشمل ذلك جميع البلدان المتقدمة النمو و ٩٣ في المائة من البلدان النامية. وعلى الصعيد الإقليمي، قدم ٩٧ في المائة من البلدان الآسيوية وجميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانات حساباتها القومية. أما في أفريقيا وأوقيانوسيا، فكانت النسبة أدنى بقليل حيث بلغت ٨٩ في المائة و ٨٣ في المائة على التوالي.

٥٧ - ويبين تحليل بيانات الحسابات القومية أن نسبة ٨١ في المائة من الدول الأعضاء نفذت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في فترة تقديم التقارير لعام ٢٠١١ لأغراض استبيان الأمم المتحدة للحسابات القومية. وأبلغ تقريبا جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن بيانات حساباتها القومية وفقا لمنهجية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفضلا عن ذلك، أبلغ ٧٤ في المائة من البلدان النامية الشعبة الإحصائية ببيانات الحسابات القومية في أعقاب تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، مقابل نسبة ٧٠ في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى وجه التحديد، نفذ ٦٥ في المائة من البلدان الأفريقية، و ٧٩ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨٢ في المائة من البلدان الآسيوية، و ٨٣ في المائة من البلدان الأوقيانوسية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وقد تحقق تقدم كبير في معدل تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث نفذ ٧١ في المائة من هذه البلدان نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٥٨ - ويجري تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية التي تبلغ إلى شعبة الإحصاءات مقارنة بمجموعة بيانات الحد الأدنى المطلوب وبمؤشرات التطور. وتقدم ٥٨ في المائة من البلدان ستة جداول أو أكثر من هذه المجموعة، وتقدم ٤٤ في المائة من البلدان سبعة جداول. ويعني ذلك أن ٤٤ في المائة من البلدان أبلغت عن الناتج المحلي الإجمالي حسب وجه الإنفاق ونوع الصناعة بالأسعار الجارية والثابتة؛ والإنتاج والقيمة المضافة وتكوين رأس المال الإجمالي حسب الصناعة؛ والعلاقات بين الناتج والإيرادات والادخار وصافي الإقراض/الاقتراض؛ وأجزاء على الأقل من الحسابات الاقتصادية المتكاملة لمجموع الاقتصاد وبقية أنحاء العالم.

ولوحظت أقل تغطية في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ حيث لم تقدم سوى ١٩ في المائة من أقل البلدان نموا و ١٥ في المائة من بلدان منطقة البحر الكاريبي و ١٠ في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية ٧ جداول من مجموعة بيانات الحد الأدنى المطلوب.

٥٩ - ولوحظ أن الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في آسيا قد استوفت مؤشر التطور ٢، في حين أن نسبة ٧٦ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٢ في المائة من البلدان الأفريقية باتت تستوفي المؤشر ٢. وسيستوفى مؤشر التطور ١ عندما يُقدم الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه الإنفاق بالأسعار الحالية أو الثابتة، وكذلك الدخل القومي الإجمالي؛ أما مؤشر التطور ٢ فسيتحقق عندما تُقدم على الأقل القيمة المضافة حسب نوع الصناعة، والناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه الإنفاق بالأسعار الجارية أو الثابتة، والدخل القومي الإجمالي.

سادسا - النقاط المطروحة للمناقشة

٦٠ - إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) **الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛**

(ب) **الإعراب عن تأييدها لوضع توجيهات بشأن تجميع البيانات المتصلة بمفاهيم وتوصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولتقديم التوجيهات اللازمة بهذا الشأن؛**

(ج) **الإعراب عن آرائها بشأن أنشطة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأنشطة اللجان الإقليمية؛**

(د) **الإعراب عن آرائها بشأن الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية.**